زيمان، بافيل (جمهورية تشيكيا)

الأصل: بالانكليزية]

بيان المؤهلات

بيان المؤهلات هذا مقدم من حكومة جمهورية تشيكيا وفقاً للفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن الإجراءات لترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/3/Res.6، بصيغته المعدلة).

(أ) أُذكر بالتفصيل كيف يفي المرشح بمتطلبات الفقرة 3 (أ) و(ب) و(ج) من المادة 36 من النظام الأساسي، ووفقًا للفقرة 4 (أ) من المادة 36، من نظام روما الأساسي:

قررت حكومة جمهورية تشيكيا ترشيح الدكتور بافيل زيمان، وهو مدّع عامّ أقدم، يتمتع بتجربة وخبرة واسعة في مجال التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، لانتخابه قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية.

كرئيس لدائرة الادعاء العام في جمهورية تشيكيا لمدّة عشر سنوات (2011 – 2021)، كان مسؤولاً عن أكثر القضايا الجنائية تعقيدًا. وفي إطار مسؤولياته واختصاصاته الخاصة بصفته المدعي العامّ، رفع دعاوى أمام المحكمة من أجل حماية المصلحة العامّة. على وجه الخصوص في الوظيفة المذكورة أعلاه، اكتسب خبرة كبيرة في إدارة الحالات المعقدة والحساسة للوقت.

كرّس الدكتور زيمان عمله للقوانين والإجراءات الجنائية، بدءًا من مكاتب المدعي العام المحلية والإقليمية التي تتناول مجموعة واسعة من قضايا الجرائم، بما في ذلك جرائم العنف الجسيمة. وفي عام 2002، انضمّ إلى مكتب المدعي العام، حيث كان مسؤولاً عن التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية. بعد ذلك، في عام 2004 (حتى 2010) أصبح الدكتور زيمان عضوًا وطنيًا من جمهورية تشيكيا في يوروجست. وفي هذا المنصب، تناول مجموعة من القضايا من قبيل قضايا الإرهاب والأمن ومذكرة التوقيف الأوروبية. كما قام بتيسير وتنسيق تنفيذ التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية (بما في ذلك في المسائل المذكورة أعلاه).

يشغل الدكتور زيمان حاليًا منصب كبير المدعين العامين في مكتب المدعي العام. وهو مسؤول عن صياغة الآراء القانونية، وعن منهجية الكتابة فيما يتعلق بمسائل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم الإلكترونية والأمن السيبراني والمسؤولية الجنائية للكيانات القانونية. وينشط الدكتور زيمان أيضًا في المجال الأكاديمي، ويحاضر في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية في كلية الحقوق بجامعة تشارلز في براغ وكلية الحقوق في جامعة غرب بوهيميا في بلسن، ويدرب القضاة في الأكاديمية القضائية التابعة لوزارة العدل في جمهورية تشيكيا. وهو أيضًا باحث زميل في مجال الأدلة الإلكترونية في كلية الحقوق بجامعة مصاريك في برنو.

حضر الدكتور زيمان العديد من المؤتمرات الدولية (مثل الدورة الحادية والعشرين لجمعية الدول الأطراف، والاجتماعات الرسمية في مجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وشارك بنشاط في مختلف الهيئات الدولية التي تتعامل مع القانون الجنائي والإجراءات، بما في ذلك تلك المتخصصة في التحقيق والملاحقة القضائية في الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب

("شبكة منع الإبادة الجماعية")، وفي بناء قدرات الأمن السيبراني في جميع أنحاء العالم. هكذا، يلتزم الدكتور زيمان بقوة بالمساهمة في بناء سيادة القانون، بما في ذلك بواسطة أنشطته التدريبية والبحثية. وفي الآونة الأخيرة، ركّز على مسألة المقبولية وسلامة الأدلة الإلكترونية، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة في الإجراءات الجنائية، لا سيما في قضايا جرائم الحرب والجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي.

يتمتع الدكتور زيمان بمعرفة ممتازة باللغات الأنكليزية والفرنسية والألمانية ومعرفة متوسطة بالروسية.

بالنظر إلى ما سبق ذكره، يتمتع الدكتور زيمان بالكفاءات والمؤهلات اللازمة لشغل منصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة المطلوبة لمثل هذا المنصب.

(ب) حدّد ما إذا كان المرشح مقدمًا ضمن القائمة (أ) أو القائمة (ب) لأغراض الفقرة 5 من المادة 36 من النظام الأساسي:

في ضوء مؤهلاته وخبرته في القوانين والإجراءات الجنائية كمدع عام، وفي مجال التعاون القضائي الدولي في المسائل الجنائية، يتم ترشيح الدكتور زيمان لإدراجه في القائمة "ألف" لأغراض الانتخابات.

(ج) المعلومات المُشار إليها في الفقرات الفرعية من (1) إلى (3) من الفقرة 8 (أ) من المادة 36 من النظام الأساسي:

يمثل الدكتور زيمان نظام القانون المدني، وهو مُرشّح من مجموعة أوروبا الشرقية. وهو مرشح ذكر

(د) حدّد ما إذا كان المرشح لديه أي خبرة بموجب الفقرة 8 (ب) من المادة 36 من النظام الأساسي:

يتمتع الدكتور زيمان بخبرة في النيابة العامة في تناول مع قضايا الجرائم الجنسية والعنيفة والعنف المنزلي، بما في ذلك التعامل مع ضحايا مثل هذه الجرائم.

(هـ) حدّد الجنسية التي يتم بموجبها ترشيح المرشح لأغراض الفقرة 7 من المادة 36 من النظام الأساسي، عندما يكون المرشح من رعايا دولتين أو أكثر:

الدكتور زيمان مواطن تشيكي، ويتمّ تعيينه كمرشح للجمهورية التشيكية.

(و) حدّد ما إذا كان الترشيح قد تم بموجب المادة 36، الفقرة 4 (أ) (1) أو الفقرة 4 (أ) (2)، وحدّد بالتفصيل اللازم عناصر الإجراء المؤدي إلى الترشيح:

يُرشّح الدكتور زيمان بموجب أحكام الفقرة 4 (أ) (1) من المادة 36 من نظام روما الأساسي وفقًا لقواعد الإجراءات الوطنية للجمهورية التشيكية والمتاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني للجمعية. وتمت الموافقة على ترشيح الدكتور زيمان بموجب قرار الحكومة رقم 616 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2022.

(ز) إقرار بالمعلومات المقدمة بموجب الفقرة الفرعية (أ) من قبل عضو بارز في القضاء على المستوى الوطني أو سلطة الدولة المرشحة التي تشرف على عملية الترشيح:

أنا مارتن سمولك، المدير العام للشؤون القانونية والقنصلية بوزارة الخارجية التشيكية، بصفتي الرئيس بالنيابة لمجلس الاختيار، لاختيار مرشح لمنصب قاضٍ في المحكمة الجنائية الدولية، أقرّ بالمعلومات المقدمة بموجب الفقرة الفرعية (أ) من بيان المؤهلات هذا.

(ح) الإشارة إلى التزام المرشح بأن يكون متاحًا لتولي الخدمة بدوام كامل عندما يتطلب عبء عمل المحكمة ذلك:

الالتزام بالعمل كقاضي متفرغ

يتعهّد الدكتور زيمان بأن يكون مستعدًا لأداء واجبات القاضي بدوام كامل عندما يتطلب ذلك عبء عمل المحكمة.